

تحديد أولويات الرقابة على أهداف التنمية
المستدامة في ظل تداعيات أزمة (COVID-19)
تجربة ديوان المحاسبة بدولة قطر

ديوان المحاسبة
STATE AUDIT BUREAU - QATAR



محتويات العرض التقديمي

دور الأجهزة العليا للرقابة على أهداف التنمية المستدامة

أولاً

أثر (Covid-19) على تحديد أولويات الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

ثانياً

ملخص تجربة ديوان المحاسبة في التخطيط لعملية الرقابة على أداء
وزارة الصحة العامة لمواجهة تداعيات أزمة (COVID-19)

ثالثاً

توصيات ديوان المحاسبة بدولة قطر في هذا الشأن

رابعاً

- يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس التي تساعد علي تحقيق أهدافها ومن أهمها الأخذ في الاعتبار بالحفاظ علي خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي ، ولا تركز التنمية إزاء هذا المفهوم علي قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها علي نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات ، وما يترتب علي ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ علي البيئة .
- أثرت أزمة (COVID-19) بشكل كبير علي اختيار الأجهزة العليا للرقابة لأولويات الرقابة علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة والمرتببط بقطاع الصحة.

أولاً: دور الأجهزة العليا للرقابة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقوم الأجهزة العليا للرقابة بدورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الرقابة على التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف والوقوف على معوقات تحقيقها وتقديم التوصيات المناسبة للتغلب على المشكلات ومعالجة القصور.

ثانياً: أثر COVID-19 على تحديد
أولويات الرقابة على أهداف التنمية
المستدامة

تمهيد:

- يواجه العالم بأسره أزمة صحية وإنسانية واقتصادية بسبب تفشي فيروس كوفيد-19. وبينما تتصدى دولة قطر لهذا الوباء من خلال جميع مؤسساتها وعلى رأسها وزارة الصحة العامة فكان لا بد ان يقوم ديوان المحاسبة بدوره في هذا الاطار من خلال تقييم جهود الحكومة للتخفيف من آثار هذه الأزمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية وفي هذا الاطار يقوم ديوان المحاسبة بفحص وتقييم الجهود الحكومية المبذولة من كافة الجهات في هذا الشأن وخاصة وزارة الصحة العامة في اطار الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بقطاع الصحة.
- يقوم ديوان المحاسبة بدولة قطر بتحديد أولوياته الرقابية على أهداف التنمية المستدامة من خلال التعرف أولاً على أولويات الدولة في هذا الشأن، عن طريق البيانات التي يتم الحصول عليها من الجهات المعنية بالتخطيط بالدولة ، وتركز الدولة في ترتيب أولوياتها فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على ركائز رؤية قطر الوطنية 2030 والتي انعكست في استراتيجية قطر الوطنية الأولى والثانية ، وقد تم ترتيب الأولويات الوطنية لدولة قطر حتى عام 2022 حسب الاستراتيجية الوطنية الثانية (2018-2022) وطبقاً لركائز رؤية قطر الوطنية 2030 والتي تتضمن أربعة مجالات هي : التنمية الاقتصادية ، والتنمية البيئية ، والتنمية البشرية ، والتنمية الاجتماعية ويركز كل مجال من هذه المجالات على تحقيق مجموعة متكاملة من أهداف التنمية المستدامة ، وفي هذا السياق يركز مجال التنمية البشرية على تحقيق هدف التنمية المستدامة الثالث المرتبط بقطاع الصحة والذي تم إعادة صياغته ليكون " تحقيق صحة ورعاية وقيمة أفضل للجميع (نظام صحي متكامل وكفؤ)..".

أدوات تحديد أولوية الرقابة على الهدف الثالث من أهداف
التنمية المستدامة في ظل COVID-19

دليل إجراءات تخطيط الرقابة على
الأداء الصادر عن ديوان المحاسبة

الدليل الإرشادي لإدارة المخاطر
الصادر عن ديوان المحاسبة

نموذج مبادرة تنمية الانتوساي
ISAM

نموذج مبادرة تنمية الانتوساي

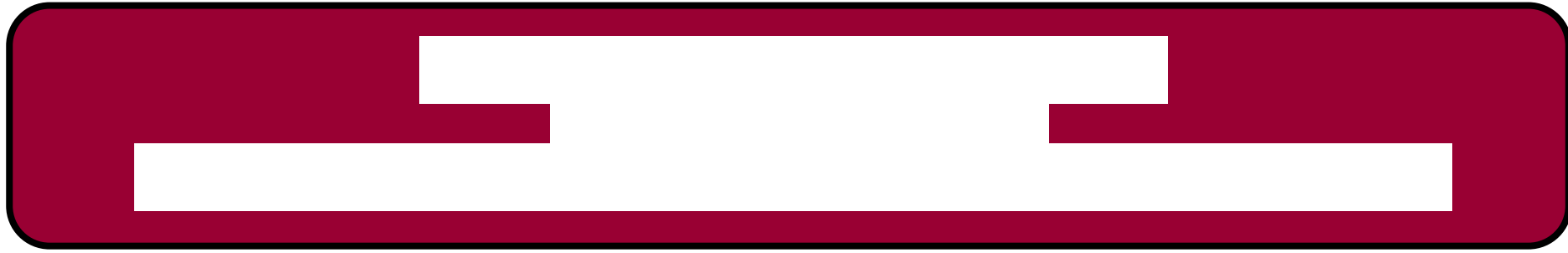
ISAM

تم الاعتماد على معايير اختيار موضوعات الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

تتخذ الرقابة على أداء وزارة الصحة العامة فيما يتعلق باستجابتها للحد من انتشار فيروس كوفيد-19 الأهمية القصوى حالياً	الأهمية Significance
رقابة الأداء على كفاءة اعداد وفعالية تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة العامة في مواجهة هذه الأزمة في ضوء توافر البيانات المتاحة بالوزارة وفي ضوء مقارنة المؤشرات الخاصة بالأزمة مع المؤشرات المماثلة بدول الخليج.	القابلية للرقابة Auditability
رقابة الأداء في ضوء أحكام المادة رقم (13) من قانون ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2016	الأساس الالتزامي والتشريعي SAI mandate
تقديم توصيات قابلة للتطبيق للمساهمة في تحسين أداء وزارة الصحة العامة لمواجهة هذه الأزمة	أثر الرقابة Audit Impact
تم توفير فريق عمل ذو خبرات واسعة في الرقابة على أداء وزارة الصحة العامة ومؤسسة حمد الطبية وهي أكبر مؤسسة صحية حكومية بالدولة، تم دعمهم بالمنهجيات والمعايير والمؤشرات اللازمة للرقابة في هذا المجال.	القدرات الرقابية Audit capacities



جمع البيانات والمعلومات المتاحة عن وزارة الصحة العامة من مصادرها المختلفة بالإضافة الى التقارير الرقابية السابقة المتاحة عن الوزارة بديوان المحاسبة.	فهم الجهة الخاضعة للرقابة
تم تحديد الإدارات المعنية بإدارة هذه الأزمة بوزارة الصحة العامة في ضوء اختصاصات كل إدارة وفي ضوء هيكل الحوكمة المتبع بالوزارة.	تحديد المسؤولية تجاه إدارة المخاطر بالجهة الخاضعة للرقابة
يتم التركيز على تقييم كل من الموارد البشرية ذات الصلة بكل إدارة من الإدارات السابقة ، بالإضافة الى تقييم توفر الموارد المادية المطلوبة لمواجهة هذه الأزمة خاصة المعامل الطبية وأماكن العزل المجهزة.	تقييم الموارد المطلوبة لتنفيذ عمليات إدارة المخاطر بالجهة الخاضعة للرقابة
يتم تحديد منهجية منظمة خاصة بوزارة الصحة العامة فيما يتعلق بتحديد وتقييم والاستجابة والابلاغ ومراقبة المخاطر المرتبطة بالأزمة.	تحديد عملية إدارة المخاطر المعدة خصيصاً للجهة الخاضعة للرقابة
يتم العمل على مساعدة وزارة الصحة العامة في اعداد سجل للمخاطر المرتبطة بهذه الأزمة وتحديد أهم المخاطر ذات الصلة وطرق مواجهتها.	انشاء رؤية عامة تجاه المخاطر على مستوى الجهة الخاضعة للرقابة



أهمية وخطورة الموضوع النسبية	يتخذ موضوع الرقابة على أداء وزارة الصحة العامة في هذا الشأن الأولوية والأهمية والخطورة القصوى سواء من الناحية الاجتماعية او السياسية أو الاقتصادية.
الأثر المحتمل	تؤثر الازمة الحالية على جميع مناحي الحياة بالدولة وتهم جميع المواطنين والمقيمين بالدولة، كما ان لها تأثير اقتصادي واجتماعي مباشر.
الاهتمام العام بعملية المراجعة للموضوع	يتمثل الاهتمام بنتائج تنفيذ الرقابة على الأداء لهذا الجانب حالياً في الاهتمام العام من الحكومة والمجتمع.
الملائمة	تم تحديد ملائمة الموضوع للرقابة حالياً نظراً لأنه حديث الساعة في الوقت الحالي ويؤثر على العديد من الأطراف بالدولة.
التوقيت المناسب	يتم التركيز بالوقت الحالي على تقييم كفاءة عملية التخطيط، بالإضافة الى تقييم ما تم اتخاذه من إجراءات للتنفيذ لمواجهة هذه الأزمة ضمن استراتيجية وزارة الصحة العامة ومن غير المناسب حالياً تقييم كفاءة وفعالية واقتصادية النواحي المالية لهذا الجانب.
أعمال المراجعة السابقة	للموضوع أولوية كبيرة من هذه الناحية نظراً لحدائته وعدم القيام بمراجعته من قبل من ديوان المحاسبة.

ثالثاً: ملخص تجربة ديوان المحاسبة في
التخطيط لعملية الرقابة على أداء وزارة الصحة
العامة لمواجهة تداعيات أزمة
(COVID-19)

في ضوء الأدوات السابقة لتحديد أولوية الرقابة تم اعداد خطة الرقابة على أداء وزارة
الصحة العامة وفيما يلي أهم ملامح هذه الخطة:

أولاً : تقييم كفاءة اعداد
استراتيجية وزارة الصحة
العامة لمواجهة covid-
19

1. عدم اعداد استراتيجية او خطة عمل تفصيلية لمواجهة الأزمة
2. عدم وضع واعتماد مؤشرات أداء واضحة لقياس تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
3. عدم وجود ربط بين الأهداف الاستراتيجية والمخاطر المحتملة المرتبطة بها.
4. عدم وجود خطط عمل واضحة وتفصيلية.
5. عدم وجود موازنات مالية محددة ومفصلة لخطط العمل.

ثانياً: تقييم استعدادات وجهود
وزارة الصحة العامة في
مواجهة covid-19

1. تأخر اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الأزمة.
2. عدم كفاية الموارد البشرية والمادية لمواجهة الأزمة.
3. عدم فعالية نظام الرصد والمتابعة في تحديد المشكلات وسرعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

من المخطط أن يشمل نطاق مهمة الرقابة على الأداء لوزارة الصحة العامة جمع وتحليل البيانات والمعلومات الملائمة من الإدارات التالية:

- إدارة التخطيط الاستراتيجي والأداء.
- مركز المعلومات الصحية.
- إدارة الطوارئ الصحية.

نطاق المراجعة

سيتم تحديد حجم العينة وعرضها على الإدارة بعد إجراء الدراسة الأولية الميدانية خلال تواجد فريق التدقيق بوزارة الصحة العامة.

حجم العينة

فيما يلي نبذة عن تطور سير مهمة الرقابة على أداء وزارة الصحة العامة حتى تاريخه:

اعتبارات النواحي الإجرائية لسير المهمة في ظل الظروف الحالية

- تم مراعاة أولويات وظروف العمل الحالية بالجهة الخاضعة للرقابة (وزارة الصحة العامة) لمواجهة هذه الأزمة ومن ثم لم يتم إرهاب المسؤولين بالوزارة بالطلبات التفصيلية للمهمة وتم طلب بعض البيانات الضرورية فقط وسيتم طلب جميع البيانات اللازمة لمهمة الرقابة في أقرب فرصة لاحقاً.
- تم العمل بالمهمة عن بعد نظراً للظروف الحالية حفاظاً على فريق العمل بديوان المحاسبة وعلى موظفي الجهة الخاضعة للرقابة .

العمل الميداني بالمهمة حتى تاريخه

لا تزال المهمة في مرحلة الدراسة الأولية وجمع البيانات، وقد تم إجراء الفحص المبدئي للبيانات التي أمكن الحصول عليها ومن أهم إجراءات الفحص التي تمت حتى تاريخه ما يلي:

- تم تقييم خطة عمل المرافق الصحية بالدولة والصادرة عن وزارة الصحة العامة عن الفترة (2018-2022) فيما يتعلق بعدد الأسرة المتاحة والمطلوبة في ضوء المؤشرات العلمية ذات الصلة في كل من منظمة الصحة العالمية (WHO) ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، وتقرير وكالة (Alpen) العالمية عن دولة قطر ودول الخليج، والتقرير عن مؤشرات الصحة والأمان العالمية (GHS INDEX).
- تم طلب البيانات الفعلية للأسرة المتاحة بمستشفيات القطاع العام والقطاع الخاص مع التركيز على الأسرة للأجنحة الداخلية (Inpatient) (وتبين من الفحص والتحليل أن النسبة الغالبة منها متاحة بالقطاع العام وبصفة أساسية بمؤسسة حمد الطبية
- تم التعرف على عدد الأسرة المتاحة (Operational) ، بالإضافة الى الأسرة غير المستغلة (Closed) وتحليل أسباب عدم استغلالها.

أهم النتائج المبدئية للمهمة حتى تاريخه

توصلت مهمة رقابة الأداء على وزارة الصحة العامة بصفة مبدئية حتى تاريخه الى أهم النتائج التالية:

- تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الأزمة في الوقت المناسب وخاصة فيما يتعلق بزيادة عدد الأسرة المتاحة للمرضى سواء عن طريق استغلال الأجنحة الداخلية بالمستشفيات او عن طريق انشاء المستشفيات الميدانية، ومن ثم فهناك كفاية في عدد الأسرة المتاحة لمواجهة الأزمة بالدولة في ضوء المؤشرات العالمية في هذا الشأن.
- هناك عدد من الأسرة غير المستغلة (closed) بالمستشفيات العامة والخاصة وجاري تحليل أسباب هذه الظاهرة.
- تم زيادة عدد التحاليل اللازمة لاكتشاف الحالات المصابة واتباع إجراءات مخططة للقيام بها.
- تم توفير الأجهزة والمعدات الطبية والأدوية اللازمة للمرضى سواء بالأجنحة الداخلية للمستشفيات أو بمستشفيات العزل الميدانية.
- ترتب على ما سبق ارتفاع نسب الشفاء من المرض وخروج المرضى من العزل بأسرع وقت ممكن.

شكرا

P.O. Box: 2466, Doha - Qatar
Tel: +974 4020 0000, Fax: +974 4020 0200
Email: sab@sab.gov.qa
Website: www.sab.gov.qa

ديوان المحاسبة
STATE AUDIT BUREAU - QATAR



ص ب: 2466 الدوحة - دولة قطر
هاتف: +974 4020 0000 فاكس: +974 4020 0200
البريد الإلكتروني: sab@sab.gov.qa
الموقع الإلكتروني: www.sab.gov.qa